مؤسسات منظمة التحرير بما فيها المجلس الوطني ، ومع ذلك فهما يشتركان في صياغة قرارات الثورة الهامة ، ويعدان من بين الاعضاء المقصودين عندما يستخدم تعبير قيادة الثورة من قبل مؤسسات م.ت.ف.

وزيادة على النقاط العشر التي تضمنها مشروع البرنامج المقدم الى المجلس الوطني أضاف هذا ، فقرة جديدة لم تأخذ رقماً في البرنامج ، وبهذه الاضافة لم يترك المجلس التفويض الممنوح لقيادة الثورة بالتصرف مفتوحاً . ونص الاضافة هو « هذا وتعمل اللجنة التنفيذية على وضع هذا البرنامج موضع التنفيذ [تحصيل حاصل] واذا نشأ موقف مصيري يتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني فعندئذ يدعو المجلس الى دورة استثنائية للبت فيه » . وكان فهم الأطراف المتعددة للمقصود بالموقف المصيري متفاوتاً . فقد فسره البعض على أساس أن الاشتراك في مؤتمر جنيف ، أي في مجهودات التسوية ، معبراً عنها بالمؤتمر ، تقتضي مثل هذه العودة للمجلس ، وفسره آخرون على أساس أن البت بالمسائل المرتبطة بالسلطة الوطنية هي التي تقتضيها .

وبعد مناقشات استغرقت أسبوعاً بكامله صادق المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة على البرنامج ، وجاءت المصادقة عليه بما يشبه الاجماع . وقد صوت ضده أربعة أعضاء فقط ينتمون لاتجاهات متعددة ، أي أن المعارضة لم تعكس موقف أي فريق من الفرقاء الممثلين في المجلس الوطني(٢١) .

بعد اقرار البرنامج

توج اقرار البرنامج خلاصة التطورات السياسية التي شهدتها الساحة الفلسطينية خلال عشر سنوات من عمر منظمة التحرير . ووضع الحركة الوطنية الفلسطينية ، لأول مرة في تاريخها ، على بداية نهج ايجابي للعمل الوطني حل محل نهج الرفض السلبي الذي اشتهرت به . وفتح امام العمل الوطني الفلسطيني آفاقاً لم يسبق أن انفتحت على هذا النحو من الاتساع الذي تلاه . وصارت مطالبه مفهومة من أوساط متزايدة من الرأي العام العربي والدولي والعالمي . وأعطى لأصدقاء الثورة الفلسطينية الدوليين دفعة جديدة ، لكي يستند دعمهم لها على أسس معقولة يستطيعون الدفاع عنها . ومهد اقرار البرنامج بما يشبه الاجماع الطريق أمام مزيد من الانتصارات السياسية .

وذهب وفد المنظمة الى مؤتمر القمة العربية السابعة (الرباط ، تشرين الأول ١٩٧٤) مسلحاً ببرنامج النقاط العشر أي بقرار النضال من اجل السلطة الوطنية المستقلة ، وبالاجماع الفلسطيني عليه . وعالج المؤتمر بامعان شديد الخلاف الفلسطيني ــ الأردني حول مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني وبت فيه لصالح منظمة التحرير ، وأصدر قراره الشهير بهذا الصدد . وهو القرار الذي أكد أيضا حق الشعب الفلسطيني في العودة الى أرضه وتقرير مصيره ، وحقه في اقامة سلطته الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير ، وجدد تأكيد صفة المنظمة كممثل شرعي وحيد لشعب فلسطين ، ومسؤوليتها عن صياغة مستقبله . وهو الذي الزم الدول العربية بمساندة مطلب اقامة السلطة الوطنية المستقلة على أي جزء يتحرر من الارض الفلسطينية ، ودعا للحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية ، واعلن التزام الدول